(المصدر نفسه)؛ كما قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات: «من يريد وطنه عليه تحمّل الصعاب» (القبس، ١٠/٨/١٩٨٨).

الجوانب الادارية والقانونية والمالية لقرار الاردن فك الارتباط ليست مشاكل عصية على ايجاد حلول لها. فقد أعلن الرئيس الليبي، معمّر القذافي، في ١٠/٨/١٩٨٨ «استعداد ليبيا دفع رواتب الموظفين الفلسطينيين الذين توقفت الاردن عن دفعها» (السفير، ١٣/٨/١٩٨٨). بالنسبة الى المشكلات الادارية التي يخلقها القرار رأى د. سري نسيبة، أن القرار الاردني يفتح المجال «أمام مسيرة اقامة الادارة الذاتية؛ وليس من الخطأ التفكير جدياً في ايجاد جوازات سفر وهويات فلسطينية تصدرها اما منظمة التحرير، أو القيادة الموحدة، أو أي طرف آخر» (من مقابلة مع د. نسيبة، الدستور، لندن، العدد ٥٤٥، ٨/٨/١٩٨٨، ص ٢٠).

وقد تمّ ترتيب الامور الادارية لسكان الضفة الغربية خلال مباحثات أجراها في عمّان وفد فلسطيني، برئاسة عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (أبو مازن)، التي بدأت بتاريخ ١٢/٨/١٩٨٨، مع وفد اردني برئاسة رئيس الحكومة الاردنية، زيد الرفاعي.

ولذا، فان الاشكال الاساسي لقرارات الاردن ليس ادارياً أو مالياً؛ بل هو اشكال سياسي بالدرجة الاولى، وهو ما أطلق عليه المراقبون مسألة «ملء الفراغ». وقال عرفات: «عندما تسلمت قيادة منظمة التحرير لم يسلّمني أحد شبراً من أراضينا المحتلة؛ لكننا قاتلنا من أجلها، وسوف نقاتل حتى تحريرها كاملة. الشعب الفلسطيني أقوى من أي فراغ» (القبس، ١٠/٨/١٩٨٨). لكن الاعلان لا يكفي؛ فالقتال الآن حول الشكل والاطار الذي ستلقى على عاتقه مسؤولية ملء الفراغ، من جهة، وعلى طريقة ابرازه الى الحياة، من جهة أخرى، لممارسة مهامه. وفي هذا الاطار تتعدد اجتهادات المراقبين والمعنيين بالامر؛ فقد «بسّط الملك حسين المشكلة الفلسطينية... [و] عمل على ايجاد دولة فلسطينية. ورغم أنه لم يلاحظ أحد وجود هذه الدولة، الّا انها قائمة فعلاً. ومع أن هذه الدولة تحت الاحتلال العسكري الاسرائيلي، غير أنها موجودة» (وليم بفاف، القبس، ٦ ـ ٧/٨/١٩٨٨، ص ١٦؛ نقلاً عن انترناشونال هيرالد تريبيون، بدون ذكر تاريخ نشر). وقال د. سري نسيبة: «ان الواقع الجديد من الممكن أن يوفر فرصة للانتقال من دائرة الاشتباك بالحجارة الى دائرة المعترك الدبلوماسي... فالانتفاضة لم تكن مجرد القاء حجارة في وجه العدو، وانما كانت القاء الحجارة، والتكلم بالصوت، وطرح الفكرة... [و] أعتقد بأن على الخارج أن يتفاعل مع الداخل من أجل انجاح امكانية المضي قدماً في مشروع اعلان الاستقلال. هذا الاعلان يجب أن يترافق مع قضايا أخرى، منها مطالبة الامم المتحدة بارسال قوات للاشراف على المناطق التي أعلن فيها الاستقلال... وهذا ممكن أن يترافق مع تشكيل جهاز سياسي، أو حكومة جزء منها في المنفى والجزء الآخر في الداخل... فالاعلان عن حكومة في المنفى والاستقلال هنا سيضع اسرائيل في موقع حرج جداً... [فـ] هذه الحكومة ستنال اعترافاً كبيراً من الدول... وذلك سيخلق مزيداً من الضغوط الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية على اسرائيل» (السفير، ١١/٨/١٩٨٨). وقد نشر نص مشروع «اعلان الاستقلال» الذي قالت أجهزة الامن الاسرائيلية أنها وجدته في مكتب رئيس جمعية الدراسات العربية في القدس، فيصل الحسيني. وينص المشروع، من بين ما ينص عليه، على «الاعلان في بيت المقدس عن وثيقة استقلال تصرح بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة بحدود التقسيم، التي أقرها مجلس الامن بقراره الرقم ١٨١ العام ١٩٤٧، مع القدس، وحكومتها المؤقتة بجزأيها، المتواجد في المنفى وعلى التراب الفلسطيني... بينما يعلن عن المجلس الوطني كبرلمان للدولة الجديدة باشتراك شخصيات في الاراضي المحتلة يعلن عن اسمائهم في وثيقة الاستقلال... ويتمّ تشكيل جهاز اداري مؤقت في الارض المحتلة للعناية بالشؤون الداخلية المختلفة...؛ الهدف: يهدف هذا المشروع الى الانتقال من دائرة الاشتباك بالحجارة على ساحة القتال الى دائرة المبادرة السياسية، وذلك من خلال خوض المعركة الدبلوماسية بآلية من صنع ومبادرة من الطرف الفلسطيني، مما سيزوّد الانتفاضة المباركة بقوة دفع جديدة وصولاً للمؤتمر الدولي» (القبس، ٨/٨/١٩٨٨). واعلان حكومة مؤقتة «يتطلب أطراً شرعية وقانونية ' للدولة ' التي تمثلها تلك الحكومة؛ مما يعني، على الاقل،